

سوريا

الجزء الأول: الأوضاع السياسية ووضع حقوق الإنسان

سورية جمهورية يحكمها نظام رئاسي سلطي برئاسة بشار الأسد. ويقضي الدستور بأولوية زعماء حزب البعث في تولي المناصب الرئاسية لمؤسسات الدولة والبرلمان. وتوجد قيود هامة تحد من حق المواطنين في تغيير حكومتهم. ويسطير الرئيس الأسد وقادة الحزب، مدعومون بمختلف الأجهزة الأمنية العسكرية والسياسية، على جميع فروع الحكومة الثلاثة. وقد ازداد سجل البلاد في حقل حقوق الإنسان سوءاً عام 2008، حيث أن الحكومة استمرت في اتخاذ إجراءات صارمة مشددة ضد ناشطي المجتمع المدني، وارتكب أفراد القوات الأمنية انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان، وذلك رداً على تشكيل المجلس الوطني لإعلان دمشق الذي جرى في عام 2007. واستخدمت الحكومة الأجهزة الأمنية لفرض قيود مشددة على حريات هي محدودة أصلاً، وهي حريات الكلام، والصحافة، والتجمع وتشكيل الجمعيات. وجرى ذلك وسط جو من الفساد الحكومي وإنعدام الشفافية. وفرضت الأجهزة الأمنية حظراً على عدد قياسي من المواطنين لمنعهم من السفر خارج البلاد. وأصدرت الحكومة أحكاماً بالسجن على 12 عدواً بارزاً في مجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان. وقامت عناصر في القوات الأمنية بقتل السجناء والمعتقلين بشكل تعسفي أو غير قانوني، وتبذل لهم وإلحاق الأذى الجسدي بهم. إضافة إلى ذلك، اعتقلت قوات الأمن الأفراد بصورة تعسفية واحتجازهم، فيما ظل الاحتجاز طويلاً الأمد قبل المحاكمة والاحتجاز في المعاملات الانفرادية مشكلة خطيرة. واستمرت الحكومة في التمييز ضد الأقليات، خصوصاً الأكراد، الذين تعرضوا للاحتجاز والتعذيب والقتل بسبب انحرافاتهم في الأنشطة الثقافية والسياسية.

الجزء الثاني: الأهداف التي تسعى إليها حكومة الولايات المتحدة في مجال الديمقراطية

يعمل المسؤولون الأميركيون مع عناصر محلية ومحاورين دبلوماسيين لحث الحكومة على إنهاء قمعها للمنشقين والأقليات وعلى دعم جهود السكان لتوسيع المشاركة السياسية الحقيقة وإعادة التأكيد على حقوق في الحريات الأساسية، وذلك سعياً منهم للتشجيع على إيجاد بيئة يتتوفر فيها� الاحترام لحقوق الإنسان، والتطوير للمجتمع المدني، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية الدين، وحكم القانون. كما تلتزم حكومة الولايات المتحدة الانتباة المحلي والدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا؛ وتندعو الأفراد والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تغيير سلمي وديمقراطي؛ وتعمل على توفير بيئة أكثر حيوية لوسائل الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرية؛ وتقول البرامج التي توفر التدريب والموارد التي تشجع على تنمية المجتمع المدني، وتندعو التنمية المهنية للجيل القادم من القادة. وتخصص الولايات المتحدة أموالاً عبر اعتمادات محددة من الكونغرس لترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتسمح هذه الأموال للولايات المتحدة بإسناد أنشطة تدعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتدفق الحر للمعلومات إلى السكان.

الجزء الثالث: دعم الأولويات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي وجوانب أخرى في هذين المجالين

تشير الولايات المتحدة بصورة منتظمة دواعي القلق بشأن سجل الحكومة السيئ في مجال حقوق الإنسان وتحث فاعلين ديمقراطيين آخرين على عمل الشيء نفسه. وقد أصدرت حكومة الولايات المتحدة عام

عدد من البيانات على مستوى رفيع تدين الحكومة السورية لاستمرارها في تعريض الناشطين في المجتمع المدني والسجناء السياسيين للمضايقة والاحتجاز، كما أنها شجعت حكومات أخرى تشارطها نفس التفكير على أن تحذو حذوها في هذا السياق. وتأيد حكومة الولايات المتحدة بنشاط إدانة الأمم المتحدة لسجل الحكومة السورية في حقل حقوق الإنسان، وتسلط الضوء علينا على انتهاكات الحكومة لحقوق وحريات مواطنها الأساسية. وعقب الحكم الصادر في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2008 ضد 12 شخص من أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق، الناشر من أجل الديمقراطية، أصدرت الولايات المتحدة بيانات علنية لفتت الانتباه الدولي إلى قمع الحكومة السورية للحركات الديمقراطية الشعبية.

تستخدم الولايات المتحدة الدبلوماسية العامة والتقارير لتسلیط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، كما تحدث الحكومة السورية على تحسين ممارساتها. ويحتفظ مسؤولون أمريكيون على مدار السنة باتصالات مع مختلف المنظمات غير الحكومية ومع ناشطين في حقل المجتمع المدني، ويتحققون الوقائع لنقلها لحكومات أخرى وإدخالها في التقرير السنوي عن البلدان الخاضع بممارسات حقوق الإنسان والتقرير السنوي عن الاتجار بالبشر والتقرير السنوي عن الحرية الدينية الدولية. وترصد الولايات المتحدة عن طريق هذه الاتصالات وغيرها حالات قيام الحكومة بقمع المنظمات واعتقال ناشطين ديمقراطيين يسعون إلى التجمع السلمي وتكون الجمعيات بصورة سلمية. ويشارك مسؤولون أمريكيون في فريق مراقبة دبلوماسي يتبادل المعلومات حول وضع حقوق الإنسان، وينسق حضور الممثلين الدبلوماسيين ل الحكومات الفاسطين في حقل المجتمع المدني، ويسعى إلى تعریق الودود الدبلوماسية وبرامج المساعدة ذات الصلة. وتراقب الولايات المتحدة عن كثب وضع الاتجار بالبشر في البلاد وتعاون مع منظمات دولية وحكومات أخرى وتتبادل المعلومات معها لمكافحة الاتجار بالبشر ورفع مستوى الوعي بهذه المشكلة.

وتدعم الولايات المتحدة تطوير وسائل إعلام مستقلة وسلطة قضائية مستقلة عبر برامج وورش عمل مختلفة للتدريب ممولة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية. كما تدعم السفارة الأمريكية في دمشق هذه البرامج وتتوفر تدريبا إضافيا للصحافيين في مجالات مثل أخلاقيات نقل الأخبار، والصحافة التحقيقية، والواصل مع غيرهم من الإعلاميين، وتنظيم المناسبات الصحفية. وتقول الولايات المتحدة ورش عمل للمحامين في موضوعات مثل حقوق الإنسان والاتجار بالبشر.

وفي عام 2008 رعت حكومة الولايات المتحدة حوالي 24 مهني محلي وطالبا للاشتراك في برامج التنمية المهنية وبرامج القيادة في الولايات المتحدة. وكانت تلك البرامج تركز على قضايا حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والصحافة، وإدارة الحكم السليمة. وتعنى الولايات المتحدة عن طريق هذه البرامج إلى تطوير وسائل إعلام سورية حرة ومستقلة؛ وزيادة الوعي بالقضايا المتصلة بالمسؤولية المدنية؛ ورعاية تنمية المجتمع المدني؛ وتوفير تدريب في مهارات القيادة، والإدارة، ومناصرة السياسة لقادة واعدين من الشبيبة.